



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2021/9/22

الأربعاء السوري

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتّعبير

دور المجتمع المدني في أزمة الثقة بين المجتمع والحكومة

الوظائف العليا للمجتمع المدني: صنع آليات التوافق الاجتماعي

دور المجتمع المدني في أزمة الثقة بين المجتمع والحكومة

تابعت حركة البناء الوطني سلسلة جلسات "الأربعاء السوري" التي تركز فيها على تفكيك "رؤية شمل - نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا" وعقدت الجلسة الرابعة والأربعين في مقرها بدمشق بتاريخ 22 أيلول 2021، وكانت بعنوان:

"دور المجتمع المدني في بناء الثقة بين المجتمع والحكومة"

يشكل المجتمع المدني، في الإطار العام، الحالة الوسيطة بين الدولة والمجتمع، ويمكن الإشارة إليه من خلال المساحة التي يشغلها والأدوار التي يؤديها وتعبّر عن وجوده والتي تنقسم إلى دور وظيفي يشتمل على البعد الإغاثي والتنموي و الخدمات والاحتياجات المجتمعية، ودور عالٍ يتمثل في بناء الهوية وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الاستقرار وتجسير الفجوات وصنع التغيير.

وفي الحالة السورية ساهم غياب المجتمع المدني الفاعل في حصول جملة من الانفجارات كان أبرزها 2011. وإلى اليوم يستمر العمل وفق آليات التفكير القديمة، ورغم بعض المحاولات الحكومية لتطوير الخطط والبرامج إلا أنها لا تزال بعيدة عن إشراك المجتمع مما يزيد من تعميق أزمة الثقة بين المجتمع والحكومة ويساهم بتسارع الانحدار وزيادة التفكك المجتمعي.

تركز الحوار في الجلسة على محورين أساسيين وفق الآتي:

المحور الأول - أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع

تعيش سوريا أزمة ثقة بنيوية وعميقة بين الدولة والمجتمع، وهذه الأزمة موجودة حتى في بلدان الجوار خاصة وبلدان المشرق عموماً، وتتخلص فكرتها الأساسية بغياب الوسيط الاجتماعي بين المجتمع والسلطة، أي غياب أي منظومة مجتمعية محددة وواضحة تمارس هذه الوساطة.

تعتبر عملية التماسك الاجتماعي من المهام المناطة بالمجتمع المدني، والتي يمكن التعبير عنها وفق اتجاهين عمودي وأفقي: يتمثل العمودي بعلاقة السلطة مع المجتمع والأفقي بالعلاقة بين المجتمعات المحلية والمدني وبين المجتمع الاهلي والمجتمع المدني. ومن مظاهر أزمة عدم الثقة:

➤ أزمة ثقة بين السلطة والمجتمع المدني

إن عدم وجود حالة مدنية سورية واضحة المعالم تعمل على ملء الحيز بين المجتمع ومراكز صناعة القرار، يعود في الأساس لتوجس السلطة من عمل المجتمع المدني، الذي ترى في عمله أجندة خارجية وتبعية وعمالة في بعض الأحيان، وتتحدث عن وجود بعض التيارات المدنية التي تنحو بعملها نحو الجانب السياسي، لهذا فإن العلاقة الضعيفة بين السلطة والمجتمع المدني تميل بجانب كبير منها إلى إقصاء الطرف المدني.

النتائج الرئيسية لشيطنة السلطة للعمل المدني هو الدخول في دوامة عدم الثقة والتخلل المجتمعي، فالبعث عند إنطلاقه خلق منظومة سيطرة هيمن من خلالها على المجتمع من خلال النقابات والاتحادات مهماً أي دور للقيادات المجتمعية والبنى التقليدية التي تتنافى مع طبيعته، لكنه لم يستطع الاعتماد على هذه المنظومة المخلخلة عند اندلاع الأزمة بعد 2011، فعادت السلطة لإحياء القيادات المجتمعية والبنى التقليدية ليس من باب الثقة والإيمان بدورها وإنما من أجل استعادة سيطرتها، لكن هذه العلاقة المصلحية غير المتوازنة ستقود إلى دورة أخرى من التخلل عندما تعيد السلطة تعزيز منظومتها في مواجهة هذه البنى، ولا يتم الاستقرار إلا بإدخال عامل

جديد إلى جانب الهياكل السلطوية والبنى التقليدية لتحقيق التوازن في المعادلة المجتمعية وهو الدور المدني.

وفي المقابل ليس للمجتمع المدني ثقة بالحكومة والسلطة، فالاستئثار بالرأي من جانب الحكومة أوصل الأمور إلى مرحلة معقدة، فالنظرة المدنية تقوم على أساس أن أصحاب القرار يظنون بأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، ويهمشون الآخر ولا يعترفون بالمشاكل الموجودة على أرض الواقع وذلك نتيجة لمصادرة رأي النشاطات المدنية وعدم أخذها بعين الاعتبار، كما يبدي بعض النشطاء خشيتهم من أن تكون السياسات الحكومية معطى ثابتاً ومنجزاً وأخذ شكله غير القابل للتغيير وعليهم التعامل معها على هذا الأساس!.

وزاد من حالة عدم الثقة غياب وجود قنوات أو أدوات للتواصل والحوار والنقاش بين المدني وصناع القرار، ما يدفع إلى الانكفاء على الذات، وعدم المبادرة تجاه الطرف الآخر، ناهيك عن مشكلة الفساد لدى كل من الطرفين

بالنتيجة يجب الاعتراف أن الحيز السياسي السوري لا يمكن تجاوزه، وأن المساحة المتوافرة لعمل المدني حالياً ليست كبيرة، وبالتالي يرى البعض أن السلطة هي التي يجب أن تبادر لبناء الثقة لأن المدني قدم الكثير من أدواره على الرغم من إمكانياته المتواضعة.

➤ أزمة ثقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

يتداخل عمل المجتمع المدني مع الأهلي على اعتبار أن مساحة العمل في جزء منها مشتركة، ولا زال عمل الأهلي، في جزء كبير منه، ينحصر ضمن نطاق ضيق قد يكون مناطقي أو عشائري أو طائفي، كما أن المجتمع لم يصل إلى مرحلة من الوعي بحيث يتجاوز الطائفة والعشيرة والإقليم، بالتالي فإن حالة المجتمع المدني لم تتضح وتتبلور، كما أن حيثيات الأهلي والطائفة والعشيرة لا تزال فاعلة على أرض الواقع، وهذه أمور من غير اليسير أن يتجاوزها المجتمع المدني. فالمجتمع الأهلي يخشى من أن يأخذ المدني دوره، ويتوجس من أفكاره، والعكس بالعكس.

➤ أزمة ثقة بين المجتمع والمجتمع المدني

بعد 2011 ونتيجة الاحتياجات التي تولدت جراء تفاعلات الحرب كانت هناك استجابات مدنية لم تكن على مستوى من التنسيق، كون العمل المدني ليس له حيثيات سابقة، وفي فترة لاحقة ونتيجة لنوع من التراكم في العمل أصبح هناك بعض التنظيم في العمل المدني، لكن نتج مع هذا التراكم في بعض جوانبه فساد في توجيه العمل والإنفاق، إذ تقوم بعض الكيانات المدنية بالحصول على التمويل ولا تستخدمه، إلا بالحد الأدنى منه فيستخدم لصالح المجتمع والعمل والمدني، كما أن بعض أوجه التمويل هي من تفرض على المدني توجهات العمل، الأمر الذي أدى لعدم ثقة بالعمل المدني وتوجهاته من جانب المجتمع. في المقابل يخاف المجتمع بشكل عام من المجتمع المدني ويعتبره البعض مرتبطاً خارجياً، وهذا الخوف أخذ بعداً أمنياً عملت السلطة على تعزيزه، فالمجتمع يعيش ضمن سياقات معينة وإذا أخذ خارجها يتولد لديه حالة من الخوف، ولم يتوقف الأمر عند هذا الجانب، فالمجتمع يقبل من القيادات الأهلية ما لا يقبله من القيادات المدنية.

المحور الثاني - دور المدني في صنع التوافق الاجتماعي

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في الحالة السورية بعد 2011 هو محاولة لسد فراغ غير معترف به سابقاً، وهذا الفراغ موجود قبل الأزمة التي هي أحد نتائجه، بالتالي إن عمل المجتمع المدني في سد فجوات الفراغ الموجود وصنع التوافق تتوزع على مستويين:

➤ صنع التوافق على مستوى الدور الوظيفي للمجتمع المدني

من أجل تجاوز حالة عدم الثقة بين المجتمع المدني من جهة والمجتمع والسلطة من جهة أخرى يجب العمل على جانب التوعية بالعمل المدني، فالمواطن ليس لديه الوعي الكامل بالعمل المدني ومصالحه ودوره نتيجة الأفكار النمطية السابقة عن العمل المدني وشيئنته، ومن ثم يجب الانتقال إلى حالة التعريف بالقوانين التي يمكن أن يستند عليها وتنظم العمل المدني في سوريا.

ويطالب البعض بهيئة أو حالة مدنية جامعة يكون نموذجه ابن البيئة المجتمعية السورية وليس مستجلباً من الخارج.

ويرى البعض أن هناك حاجة أساسية لمراكز أبحاث ومؤشرات قياس البرامج الحكومية المختلفة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على السواء فالمجتمع المدني قادر على القيام بخطوات بسيطة وقد فعل هذا الأمر خلال الحرب حين ظهرت استجابات لم تكن معهودة من قبل، واليوم لديه القدرة على بناء الثقة من خلال البرامج التوعوية وبرامج التمكين والاستجابات المختلفة. ويرأي البعض على المؤسسات الأمنية المشاركة الفاعلة في عملية بناء الثقة، وأن المجتمع المدني عليه أن يبدأ اليوم من مشاريع لها صلة باحتياجات الناس اليومية، وتركز على الجانب التنموي.

➤ صنع التوافق على مستوى الدور العالي للمجتمع المدني

يتجلى دور المجتمع المدني في تفعيل المجتمعات المحلية، والعمل على بناء فواعل مجتمعية وتعزيزها، على أن تقوم تلك الفواعل بدور ميسر وتسعى لسد الفجوة بين المجتمع والحكومة، وهذا بدوره يحتاج لبناء حالات توافق اجتماعي، تقتنع بالعمل المدني وتشجعه وتحتضنه، وأن يقتنع المواطن أن مشروعات المجتمع المدني تخدم مصالحه وعلى أساس ذلك يتم الانطلاق والمبادرة لبناء الثقة.

كما إن من متطلبات بناء الثقة بين الأهلي والمدني العمل على إيضاح فكرة أن المجتمع المدني لا يسعى لأخذ دور الأهلي أو تجاوز قياداته، بل يعمل للتشبيك معه ضمن إطار وطني جامع يحفظ لكل حالة دورها ومكانتها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة، وأن يقدم التطمينات، والعمل على الانتقال بالقيادات الأهلية من المستوى الضيق إلى المستوى المجتمعي الأوسع، مع ضرورة التأكيد على الدور الهام الذي قام به المجتمع الأهلي خلال الحرب وينبغي على المجتمع المدني أن يقدم نفسه للمجتمع بشكل عام عن طريق القوى المدنية، ومن ثم يمكن العمل على تشكيل حالة مدنية مرنة تعمل على إظهار الصورة المدنية، وأنه قادر على التواصل مع كافة المستويات، بحيث ينقل مستويات النقاش وحتى المطالب والاحتياجات بين كافة

مستويات وشرائح المجتمع، هذا الأمر يتطلب وجود مبادئ وقوانين لا يمسها الفساد تتعلق بالمساواة والرقابة والشفافية، وهذه الحالة اذا ما تحققت تمنع الانزلاق نحو الصدام والوصول إليه. لتعزيز هذه العملية وبناء التوافقات وتحقيق الاستقرار بين كافة المستويات يمكن الحديث عن الدور الفعلي للمجتمع المدني في صياغة التوافق الاجتماعي، وهذا يتطلب:

- وجود منظومة حكم موثوقة لكي يستطيع المدني العمل على تشجيع الناس على الثقة بالسلطة أو تكوين ضغط ضد سياسات معينة.
- الاعتراف بدوره من قبل السلطة وعدم شيطنته
- ظرف تاريخي وبيئة تعمل على تطوير الأهلي والبناء عليه، على أن يأخذ كل طرف دوره من دون خوف من الآخر
- تفعيل عمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واستحداث وزارات جديدة تلبي الاحتياجات الناتجة عن الحرب.
- إنشاء مراكز دراسات تقدم معلومات لصاحب القرار وتعمل على استطلاع الرأي العام واتجاهاته للقضايا موضوع النقاش.
- سن قوانين يخضع لها الجميع بدءاً من السلطة، وبذلك تستطيع السلطة أن تخضع المجتمع المدني للقانون عندما تخضع هي نفسها للقانون.
- صراحة وشفافية حكومية
- مشاركة أوسع في إعداد السياسات العامة والموازنات العامة من قبل الجميع بمن فيهم المجتمع المدني
- بلورة عمل المجتمع المدني مؤسساتياً ضمن الحراك الاجتماعي الآمن وفق ثلاثة مستويات " ثقافي - سياسي - اقتصادي "

من دون ما سبق ستبقى أزمة الثقة وحالة التفتت، وبالتالي هناك حاجة لتغيير الأدوات والوسائل، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن صنع توافق اجتماعي أو تحقيق تماسك المجتمع.



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

43

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري

مساحة للرأي والتعبير

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري

مساحة للرأي والتعبير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org